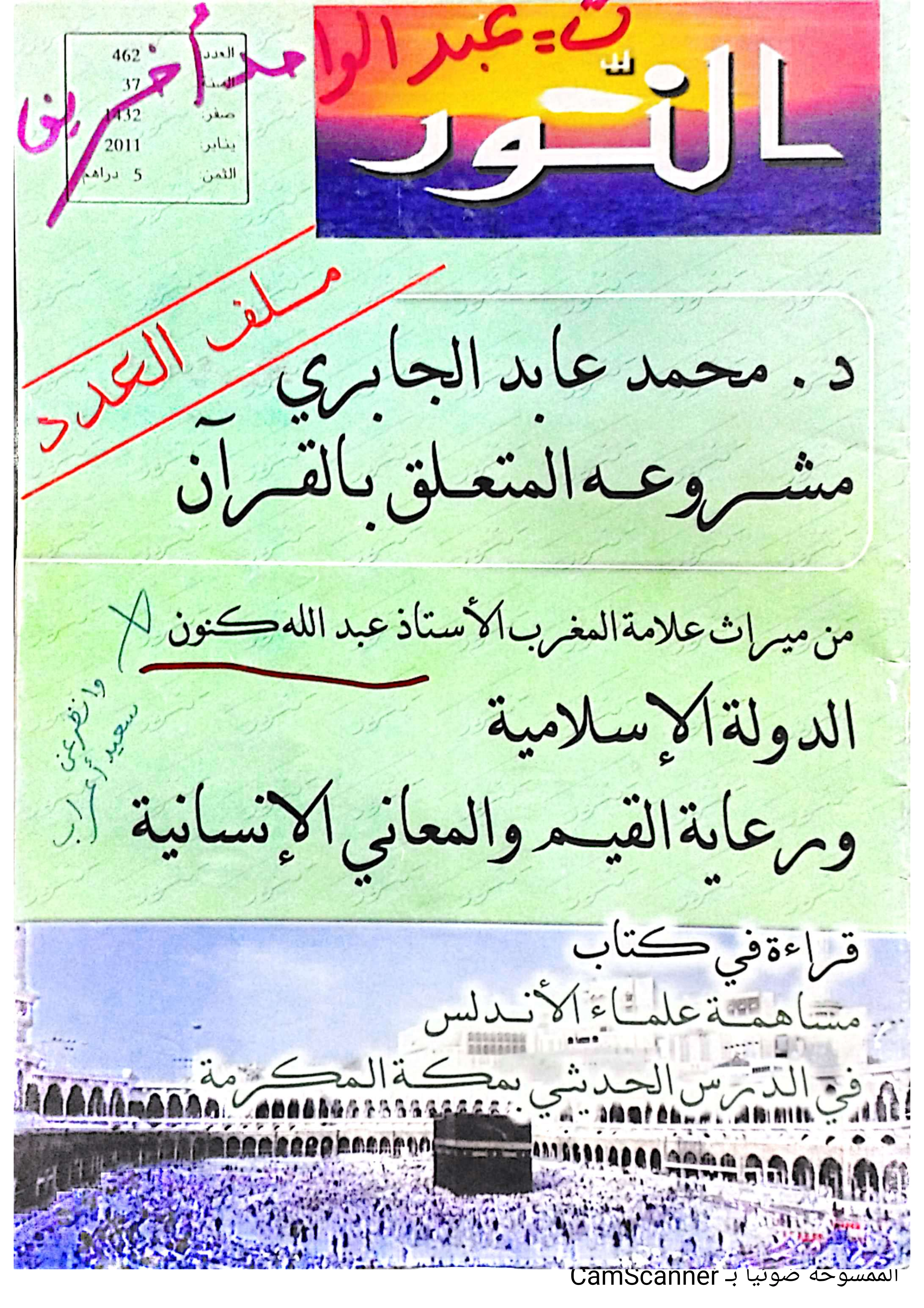


النور
العدد: 462
السنة: 37
صفر: 1432
يناير: 2011
الثمن: 5 دراهم
ملف العدد
د. محمد عابد الجابري
مشروعه المتعلق بالقرآن
من ميراث علامة المغرب الأستاذ عبد الله كنون
الدولة الإسلامية
ورعاية القيم والمعاني الإنسانية
قراءة في كتاب
مساهمة علماء الأندلس
في الدرس الحديثي بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ



شهرية جامعة

الايداع القانوني: 1974 - 13
الترقيم الدولي: ISSN 0851 - 0598

المدير المسؤول/رئيس التحرير:
اسماعيل الخطيب
kh.ismail@hotmail.com

المراسلات:
ص ب 375 تطوان – المغرب

الاشتراك السنوي:
50 درهما للأفراد
100 درهم للمؤسسات

الطبع:
مطبعة الهداية
شارع شكيب أرسلان رقم 24 تطوان



وعـــادت النـــور

تعود «النور» بعد أشهر من التوقف الاضطراري، بسبب عجزنا المالي، فمبالغ الاشتراكات والمبيعات لم تعد قادرة على أداء ما يجب أداؤه للمطبعة، وقد تلقينا استفسارات من القراء الكرام عن سبب هذا التوقف، واقترح علينا بعضهم أن نرفع ثمن الاشتراك وثمن البيع، بل ذهب آخرون إلى أنهم على استعداد لأداء اشتراكات تشجيعية.

وأسرة «النور» تحيي -بحرارة- كل القراء الأفاضل الذين تساءلوا واقترحوا، وإننا لنعاهدهم على أن نوالي إصدارها رغم هذه العراقيل المادية التي تعترضها، فكلمات التشجيع التي نتلقاها، وماضي هذه الصحيفة، والتقدير الذي حظيت به خلال تاريخها الذي يقترب من أربعين سنة، كل ذلك يدفعها إلى مزيد من الصمود، لأداء رسالتها الإعلامية النبيلة.

إننا نعتبر "النور" أمانة في عنقنا، ورسالة نتحمل مسؤولية أدائها، فالإعلام الملتزم بقضايا الإسلام أصبح غريبا في ديار الإسلام بعد هذه الهجمة الشرسة للإعلام المنحرف الذي خدر العقول وبلبل الأفكار.

لهذا نجد أنفسنا أمام رسالة تحتم علينا أن نصبر ونصابر وأن نستهين بكل العقبات والتحديات، والله سبحانه وتعالى نسأل أن يعيننا ويوفقنا لما يحب ويرضى.

من ميراث علامة المغرب
الأستاذ عبد الله كنون

الدولة الإسلامية ورعاية القيم والمعاني الإنسانية

3/1

إن من تراجع الإنسانية في هذا العصر الذي يزعمون أنه عصر تقدم، أن الحق أصبح فيه غريبا وأن أهله محتاجون إلى إقامة ألف دليل ودليل عليه، ومع ذلك فان قولهم لا يقبل وغمط الحق هو القاعدة المحكمة عند الملأ من الناس الذين يدعون ما يدعون من العلم والحضارة، والذين بيدهم القوة والتصرف في مصاير الشعوب.

فالإنسانية إن كانت تقدمت من الناحية المادية فصعدت إلى القمر، وملكت زمام الطاقة الذرية، فإنها إنما تسعى من وراء ذلك إلى التسلط والقهر والجبروت، وبذلك تكون قد تراجعت إلى شر مما كانت عليه في عهود الجاهلية الأولى، والحكم بشريعة الغاب كما يقولون.

ولقد آمن الناس بالقوة حتى صارت عندهم هي غاية المدنية، وحبذا لو كانت هذه القوة تستعمل في كف الظالم عن ظلمه ومنع العدوان، وحماية الحق وصاحبه من الضيم والخذلان، ولكنها إنما تتخذ لإذلال المستضعفين، والسيطرة على الشعوب المتخلفة واستغلال ثرواتها الطبيعية وإنسانها الفقير للزيادة في غنى الدول القوية وترفها، وتمكنها من بسط نفوذها على العالم، والتحكم في إرادة الأفراد والجماعات.

وهكذا نجد الإنسانية رهينة في يد الأقوياء وأصحاب المطامع التي لا تقف عند حد، وصانعي أدوات الحرب والقتال، ومصممي وسائل غزو الفضاء للإطباق على ساكني الأرض، والحكم عليهم وعليها بالموت والخراب.

إن هذه السياسة هي ميزة الدول الكبرى المتحكمة في مصير العالم، والتي جعلت منظمة الأمم المتحدة تحت وصايتها، وخولت لنفسها حق الاعتراض على كل قرار لا يوافق أهواءها المختلفة، وعطلت سير البشرية نحو التفاهم والتآخي وما يسمونه بالتعايش السلمي الذي هو أساس التقدم والازدهار.

فكيف إذن يتبجحون بمبادئ الحرية والمساواة والحكم الديمقراطي أو الاشتراكي، والعدالة الاجتماعية، والأخوة البشرية، وما تعاني منهم الإنسانية من عذاب مستمر، وخوف ورعب وقلق، أصبح هو طابع العصر، وقدره المحتوم، لا ينقذ منه إلا انغماس مجتمع هذه الدول نفسها، وشبابها الصاعد في بؤرة اللهو والفساد والاستهتار، وتعاطي المخدرات، والعقاقير الخطيرة التي أما أن تغيب الإنسان عن التفكير في المستقبل المظلم، وإما أن تقضي على حياته نهائيا.

فالحقيقة والواقع المؤسف أن أنظمة الحكم التي تخضع لها الأمم والشعوب في العصر الحاضر، لا تقيم ميزان العدل، ولا تخطط لسعادة المجتمع، وان زعمت إنها شعبية ديمقراطية، تستمد سلطتها من المواطنين الذين تحكمهم، فهي تستخدم هذه السلطة في تدعيم نفوذ الأحزاب التي تحكم باسمها وتطبيق برامجها السياسية، وهي كثيرا ما تخالف

رغائب الأكثرية من الذين لا ينضوون تحت راية الحزب الحاكم في البلاد ذات الحزب الوحيد، وفي البلاد المتعددة الأحزاب على السواء، لأن الأحزاب الأخرى لها برامج مخالفة، وبقية المواطنين الأحرار لا يرضون عن برامج هؤلاء ولا أولئك فالكلمة الفصل في حكومات أكثر الدول القائمة أنها نقضت العقد الاجتماعي المبرم بينها وبين شعوبها، حسبما تقضي به نظرية الحكم الديمقراطي، المبنى على رعاية مصالح الأفراد والجماعات، والحفاظ على حريتها، حتى لا تقع فريسة ذوي المطامع والأغراض، ولا تساق سوق الأنعام إلى المعارك والحروب التي ليس لها منها نفع ولا فائدة.

وإن مما يحز في نفوس المسلمين وعلمائهم بالخصوص، أن تصطنع أكثر شعوب الإسلام تلك الأنظمة وتستبدلها بنظام الحكم الإسلامي، اغترارا بما تقوم لها من دعاية واسعة النطاق وما يمليه بعض القادة والمثقفين المعجبين بالحياة الغربية، من مواقف وسلوك لإدماج الشرق في الغرب والانحراف بالجماهير الإسلامية ولاسيما الجيل الطالع عن جادة الدين الحنيف أو التدين بالمرة، كما هو حال غالب الدول المتمدنة بزعمهم، في الأخذ بمبدأ اللا ييكية وفصل الدين عن الدولة.

ولا شك في أن ما تعانيه الشعوب الإسلامية من تمزق وانفصام، وعدم استقامة أمورها على نهج لا حب من اليقظة والتحرر والسيادة، إنما هو نتيجة هذا التقليد الأعمى، والتبعية المفروضة عليها من لدن الزعماء والحكام الذين ملأ قلوبهم الإيمان بالأجانب والمذاهب المستوردة من الخارج، فتبنوها من غير تفكير في عدم ملاءمتها لشعوبهم، والتفكك الذي أحدثته في صفوف الأمة، ونزع الثقة من قادتها، والهوة التي تتسع يوما بعد يوم بين الشعوب والحكومات التي صارت غريبة إن لم نقل أجنبية عن هذه الشعوب.

فإنك لو حكمت شعبا غربيا مسيحيا كايطاليا مثلا بقانون فرنسا وهي شعب غربي مسيحي كذلك وفي مستوى ايطاليا اجتماعيا واقتصاديا لكنت تظلمه وتحمله من الأمر نكرا، فكيف بالشعوب الإسلامية وهي شرقية وعلى دين غير دين هؤلاء المقلدين، وفي مستوى اجتماعي واقتصادي دون مستواهم.

وهذا بقطع النظر عن قيمة نظام الحكم الإسلامي الذي هو أقرب إلى نفوسهم وادعى لاطمئنانهم وأضمن لالتفافهم حول حكامهم، واستجابتهم عن إيمان وعقيدة للدفاع عن حوزتهم وحماية بيضتهم، إذا دعوا لذلك واستنفروا إليه.

أما بالنظر لهذا النظام وقيمته التي تعلو على القيم، فانا لا بد أن ندخل في صميم الموضوع، وهو الدولة الإسلامية التي تطبقه وصفتها الإنسانية، حتى يتبين لنا أننا لا نبخس أنفسنا فقط، بتنكرنا لتراثنا وخصائصنا الذاتية، بل إننا مع ذلك نحرم غيرنا من العطاء الثري الذي أفاضه الإسلام على العالم، وبخاصة من تجربة الحكم الذي في إمكانه أن يقضي على ما يتخبط فيه البشر من ظلم وظلام. وصدق من قال: إن الإسلام محجوب بالمسلمين.

صفة الدولة الإسلامية

وأول ما نذكر من صفات هذه الدولة، أنها خلافة عن أنبياء الله ورسله، الذين هدوا من الضلال وأحيوا الضمائر الميتة، وبشروا بالسعادة الأبدية، فما في الدنيا من خير، بقية خير، إنما هو إثارة من دعوتهم، وصبابة من فيضهم، وتسميتها بالخلافة إشارة إلى ما فيها من معنى النيابة، وإنها ليست حكما بالأصالة، وذلك لجعلها دائما في مقام النائب الذي لا يصح له التصرف بغير نظر المنوب عنه، ثم هي نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الشرع، وليست نيابة عن الله كما قد يتوهم، فخلافة الله في الأرض إنما تكون للأنبياء والرسل، كما قال تعالى: «يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق» وأما غيرهم فهم خلفاء بالنيابة على ما ذكرنا، وهكذا كان الصحابة يسمون أبا بكر

وعمر وباقي الخلفاء الراشدين وينادونهم يا خليفة رسول الله.

والخلافة بهذا المعنى تنفي كل صلة بالتيوقراطية أو ما يسمى بالحق الإلاهي، في الحكم، فقد قال أول خليفة في الإسلام بأثر مبايعته: «أيها الناس. قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني»وما أتى في الشرع من الحض على الطاعة وعدم منازعة الأمر أهله، إنما هو لضمان حياة الاستقرار والأمن التي لا تتقدم الشعوب وتزدهر إلا في ظلالهما. وليس ذلك لان الخليفة معصوم من الخطأ أو أنه يستمد سلطته من الله عز وجل، فتجب طاعته على كل حال.

إن هذه الفكرة ليست من شرع الإسلام في شيء، والكتاب الذين كانوا يهاجمون الخلافة العثمانية في أول هذا القرن، قصد إسقاطها ويشنعون عليها بهذه التهمة، لم يكونوا في الحقيقة إلا مرددين لما يتقوله الأجانب على دولة الإسلام إفكا وبهتانا، وما يلصقونه بخلفاء المسلمين من أوصاف وسير أكثر ما عرفت عن ملوك الغرب وأباطرته بل وبابواته، فقد كان ملك فرنسا لويس الرابع عشر يقول: أنا الدولة. وقبله كان ملك الفرنجة شارل الأول يقول: أنا ملك بأمر الله، وكان البابا جريكوار السابع يقول أنا باب وإمبراطورهذا في حين كانت ألقاب الخلفاء تومى إلى التواضع والخضوع مثل المستعين بالله، والمتوكل على الله، وما أوهم منها خلاف ذلك، فليس بمراد على الإطلاق كالمقتدر بالله والحاكم بأمر الله، لأنها تعني المدلول العقائدي الذي ينفي كل حول وطول عن العبد إلا بإرادة الله وقدرته، هذا في اللقب الأول. وأما الثاني فإن المتعلق يعني شرع الله ودينه، فالمراد الحاكم بما أمر الله به، لا بما يأمر به هو ويشرعه من تلقاء نفسه. وعلى هذا فإن أولئك الذين يصفون الخلافة الإسلامية بما يسلكها في نظام الحكم التيوقراطي من الأجانب هم ممن يصدق عليهم المثل العربي «رمتني بدائها وانسلت».

وإذا ثبت أن الخلافة هي نيابة عن الرسل، فغنى عن البيان انها فيما تأتي وما تذر، إنما تقصد إلى مصلحة البشر عموما، وما هو خير لهم بالذات. فهي تترجم مقاصد الرسالة الإلهية التي جاء بها الرسول، من القول إلى الفعل، وتنسج على منوالها فيما جد من الأحوال، وقد كانت غاية هذه الرسالة هي ما أشارت له الآية الكريمة التي تقول «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»

فماذا تريد الإنسانية أكثر من هذا، وليس من غاية بعده.

ولما كان الإجمال الذي في هذا الكلام يحتاج إلى تفصيل، وخصوصا بالنسبة إلى الذين لا يؤمنون بالرسالات أو بالرسالة الخاتمة، التي تمثلها الخلافة، فإننا ننتقل إلى الصفة الثانية من صفات الدولة الإسلامية التي تجسم إنسانيتها بكيفية ملموسة، وهذه الصفة هي شرعيتها أي حكمها بالشرع الذي جاء به الرسول من عند الله عز وجل، فطب علل الإنسانية ورفع عنها الحيف الذي كانت ترزح تحته طوال قرون عديدة، وهيأها لما أراد لها الله منذ البدء، من الاستقامة على مثلى الطريقة، والفوز بسعادة الدارين، لكن الحديث في هذه الناحية طويل جدا، لأنه حديث عن طبيعة شرع الإسلام وخصائصه وأهدافه، وهو موضوع واسع لا يمكن لبحث قصير مثل هذا أن يستوعبه، فلنقتصر على ما لا بد منه من المقاصد التي تبرز بوضوح الجانب الإنساني لنظام الحكم في الإسلام.

ولنقدم كلمة عن هذا النظام والشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص القائم عليه، أي الخليفة الذي يحكم بمقتضاه، لتمييزه عن بقية أنظمة الحكم، ولا سيما التي تخلب عقول البعض منا.